

Mission Permanente du Liban  
auprès de l'Office des Nations Unies  
et des Organisations Internationales  
Genève



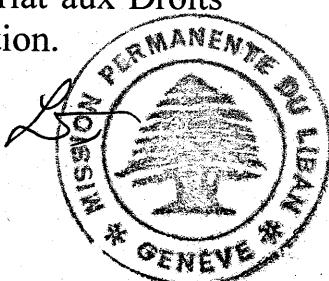
بعثة لبنان الدائمة  
لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية  
جنيف

N/Réf. 15/1/7/2 - 34/2022

La Mission permanente du Liban auprès de l'Office des Nations Unies et des Organisations Internationales à Genève présente ses compliments à M. Tomoya Obokata, Rapporteur spécial sur les formes contemporaines d'esclavage - Bureau du Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme, et en référence à sa lettre en date du 20 décembre 2021, a l'honneur de lui faire parvenir ci-joint la réponse communiquée par le Ministère de l'Intérieur-Direction générale des Forces de Sécurité de l'Intérieur contenant des informations sur les formes contemporaines d'esclavage.

La Mission permanente du Liban auprès de l'Office des Nations Unies et des Organisations Internationales à Genève, saisit cette occasion pour renouveler à M. Tomoya Obokata, Rapporteur spécial sur les formes contemporaines d'esclavage - Bureau du Haut Commissariat aux Droits de l'Homme à Genève, l'assurance de sa haute considération.

Genève le 18 février 2022



Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme  
Palais Wilson  
52, rue des Pâquis  
1201 Genève

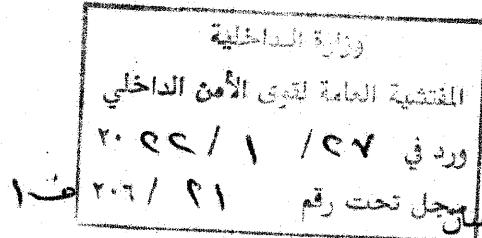
OHCHR REGISTRY

21 FEV. 2022

Recipients : ....SPD.....

Enclosure ..... slavery

عدد : ٢٠٦ / ٧٦



### نظر وقدم

من المقدم ربيع الغصيني  
رئيس قسم حقوق الإنسان

الى العقيد المفتش العام لقوى الأمن الداخلي  
- فرع الشكاوى والتفتيش -

إنفذاً لأمركم الإحالـي رقم ٢٠٦/١٦ فـ ١ تاريخ ٢٠٢٢/١/٢٠  
حول طلب معلومات حول اشكال الرق المعاصر نفيد بما يلى :

#### بالنسبة للسؤال الأول:

يمكنا اعتبار الزواج القسري للأطفال نوع من أنواع الرق المعاصر، وهو ما زال يحدث في مجتمعاتنا إلى يومنا هذا بالرغم من ندرته إلا أنه موجود فعلاً. حيث أن هذه الظاهرة غالباً ما تحدث في القرى النائية والتي لا تزال تسود فيها هيمنة العشائر وعاداتهم القديمة بزواج القاصرات والقاصرات، ولكن للمصداقية فإن هذا الزواج لا يحدث بغية الاتجار أو الدعارة أو غيره من المعاملات المنهينة.

ان العادات والتقاليد السائدة في هذه العشائر تجعل من النساء لا يملكن حرية اختيار ازواجهن، إنما رئيس العشيرة أو أحد من ذوي الفتاة هو من يقرر ذلك وهذا يعتبر نوع من أنواع الرق المعاصر.

#### بالنسبة للسؤال الثاني:

العوامل الشخصية والظرفية والهيكلية التي تدفع الأقليات إلى اشكال الرق المعاصرة، يمكن تلخيصها بالعادات والتقاليد السائدة في هذه المجتمعات بعيدة عن فكرة التطور التفافي.

#### بالنسبة للسؤال الثالث:

العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية التي تدفع هذه الأقليات إلى الرق المعاصر تتلخص ربما بالفقر وضعف الموارد المادية بالإضافة إلى أن قلة التعليم إذا لم يكن عدم التعليم هو سبب رئيسي في بقاء النساء اللتي ينتمين إلى هذه الفئة يرضخن لسلطة ذويهن.

#### بالنسبة للسؤال الرابع:

في لبنان يوجد قانون للاحوال الشخصية إلا أنه يسمح بزواج القاصرات لدى بعض الاديان، فمثلاً عند الطائفة السنّية يسمح قانون الاحوال الشخصية بزواج القاصرات.

### بالنسبة للسؤال الخامس:

ليس لدينا اي معلومات بهذا الشأن.

### بالنسبة للسؤال السادس:

ان منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية على اختلاف طوائفها تعمل بشكل جدي لرفع درجة الوعي لدى الافراد والمؤسسات التي تنطوي تحت عائقها ومنع استغلال النساء بشكل عام سواء كانت قاصر او راشد. فمثلاً جمعية اصلاح ذات البين لدى الطائفة السنّية تعمل بشكل جدي لمنع استغلال النساء والقاصرات والغاء فكرة الهيمنة التامة للذكر على افراد اسرته ككل.

### بالنسبة للسؤال السابع:

فيما خص وباء كورونا فإنه لم يؤثر بشكل ملموس على زواج القاصرات مباشرة، انما تأثيره لم يتعداً سوى تأخير ثبيت الزواج في المحاكم.

### بالنسبة للسؤال الثامن:

من ابرز العقبات التي تعيق منع تعرض هذه الاقلية من القاصرات الى هذا النوع من الرق المعاصر يتجلّ في ان ذويهم وخاصة آبائهم يرفضون بشتى الطرق تمنع بناتهن بالتعليم المبكر والطبيعي وبالتالي زيادة درجة الوعي لديهن ورفضهن الزواج المبكر.

### بالنسبة للسؤال التاسع:

لا توجد آليات للابلاغ عن هذه الحالات لانها اساساً مسمومة وتحميها قانون الاحوال الشخصية.

### بالنسبة للسؤال العاشر:

الوصيات:

- العمل في سبيل اصلاح شامل لقانون الأحوال الشخصية بالتشاور مع السلطات الدينية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة والطفل والخبراء.
- وفيما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية المدني: إطلاق عملية تشاركية لتفعيل قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية يخلو من التمييز على أساس الدينية أو النوع الجنسي.
- إقرار قانوناً مدنياً اختيارياً للأحوال الشخصية يضمن للمرأة حقوقاً متساوية وينتفع مع التزامات لبنان الحقوقية الدولية.
- وفيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية والمحاكم الطائفية القائمة:

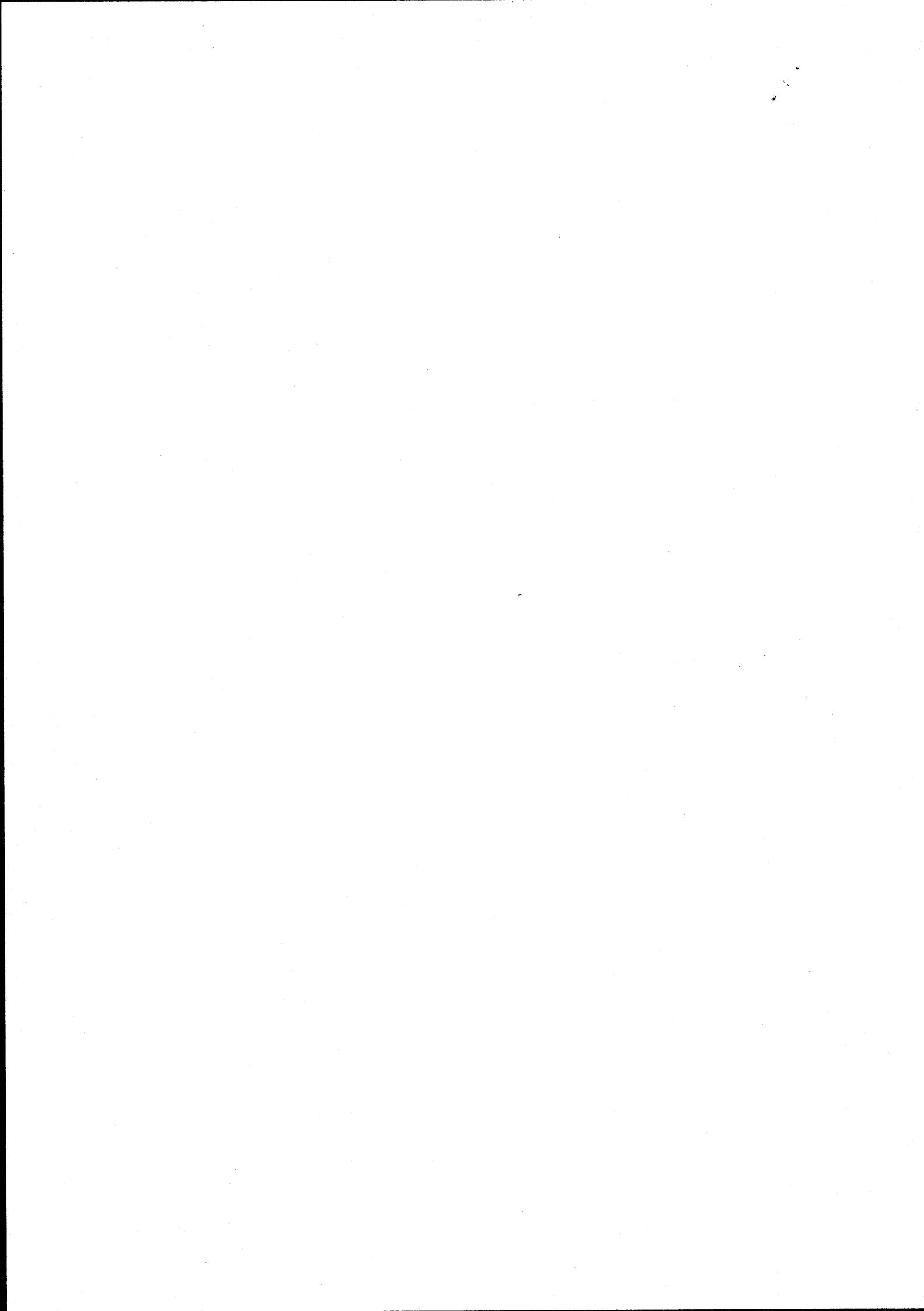
إلزام الطوائف الدينية التي لم تدون قوانينها بعد القيام بهذا الأمر وتقديمها إلى البرلمان لمراجعة مدى توافقها مع الدستور اللبناني والتزامات لبنان الحقوقية الدولية. وينبغي تعديل أي قانون غير متفق مع الدستور أو التزامات الحقوقية الدولية قبل أن يقرّها البرلمان.

إلغاء القرار ٥٣ الصادر في ٣٠ مارس/آذار ١٩٣٩ والذي يقرر أن أحكام القرار ٦٠ ل.ر.، الملزمة للطوائف بتقديم قوانينها وإجراءاتها للتصديق عليها من قبل البرلمان بعد مراجعتها من حيث التوافق مع الدستور اللبناني أو النظام أو الآداب العامة، لا تنطبق على المسلمين.

تعديل المادة ٩٥ من قانون أصول المحاكمات المدنية لكي تشمل صلاحية الهيئة العامة لمحكمة التمييز النظر في القرارات الميرمية الصادرة عن المحاكم الطائفية لمخالفتها حقوق الفرد الأساسية؛ فرض حد أدنى من المؤهلات العلمية والحقوقية والتربيّة لقضاء المحاكم الطائفية واشتراط استحصالهم على إجازة حقوق واستكمال تدرّجهم في معهد القضاة التابع لوزارة العدل وإلزام المحاكم الطائفية بضمّان تمثيل النساء في الهيئات القضائية؛

وضع آليات رقابية على إجراءات المحاكم الطائفية لضمان خلو أحكامها من التمييز وتوافقها مع الدستور اللبناني والتزامات لبنان الحقوقية الدولية.

توزيع الأزواج بالمعلومات قبل الإقدام على الزواج حول النظام القانوني الذي يحكم حياتهم الزوجية.



• وفيما يتعلّق بغير ذلك من التشريعات والإجراءات واحتياطات المحاكم المدنية:  
فرض سن ١٨ عاماً كحد أدنى للزواج للجنسين.  
تكريس مفهوم الملكية الزوجية واقسامها على قدم المساواة بين الزوجين عند حل عقدة الزواج  
لدى جميع الطوائف، اعترافاً بمساهمات المرأة المالية وغير المالية.  
إنشاء صندوق موحد لتوفير النفقة الزوجية ونفقة الأطفال بشكل مؤقت تصرف حسب الحاجة  
المالية.

منح المحاكم المدنية صلاحية النظر والحكم في دعاوى النفقة الزوجية والتعمير ونفقة ما بعد  
انهاء الزواج حسب الحاجة المالية، وكذلك المساهمات المقدمة أثناء الزواج، سواء كانت مالية أو غير  
ذلك.

توفير التمثيل القانوني للطرف المعرّى في جميع قضايا الأحوال الشخصية وإنشاء خطوطاً  
ساخنة وخدمات المشورة الاجتماعية والقانونية داخل المحاكم المدنية والطائفية.  
إقرار قانون ينص صراحة على اختصاص القضاء المدني بالزيجات المعقودة أمام السلطات  
المدنية حتى التي تم الاحتفال بها بينما لم ينجز الأسبقية للمحاكم المدنية والقانون المدني.  
إدخال إصلاحات على قانون حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري بحيث يوسع  
تعريف العنف الأسري ليتلاءم مع توجيهات الأمم المتحدة بشأن الحماية منه، وإنشاء آلية رقابية  
تضمن تنفيذ القانون، وصياغة بروتوكولات واستراتيجيات وطنية تشمل كافة الوزارات المعنية  
بالحماية ضد العنف الأسري.

يرجى التفضل بالإطلاع.

